مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: محددات العلاقات العراقية التركية بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. سداد مولود سبع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7201
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 21:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

محددات العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د.سداد مولود سبع (*)
dr.sudadmawhood@gmail.com

الملخص:

يشهد العراق ومنذ تاسيسه ولحد الوقت الحاضر ازمات متتالية مع دول الجوار الجغرافي، وكانت في جزء كبير منه اساسها التداخل بالمصالح والسكان والثروات، وكانت من نتيجة ذلك التداخل توتر علاقاته الخارجية حينا، وانفراجها حينا اخر. وأن كانت لسياسات الانظمة الحاكمة المتعاقبة لكلا البلدين ايضا دور في ذلك، لكن تميز علاقات تركيا بالعراق اشتراكها بأكثر من محدد يجعل العلاقة معقدة ومتشابكة، في ظل سياسة تركيا البراغماتية ازاء العراق، لاسيما وان تلك المحددات تتوزع بين قضايا ذا امتداد سكاني ديمغرافي (الاكراد والتركمان)، او ذا امتداد اقتصادي(النفط ، والمياه) او ذا امتداد سياسي المتمثل بالمواقف المتبادلة ازاء التغيرات الداخلية لكلا البلدين.

المقدمـة:

تحكم العلاقات العراقية التركية جملة محددات اساسها الجوار الجغرافي الذي حدد في ضوئه طبيعة العلاقة غير المنسجمة في احيان كثيرة بين البلدين ومنذ نشاة الدولة العراقية المعاصرة وتاسيس الدولة التركية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية مستهل القرن العشرين، حكمت العلاقة جملة محدات في مقدمتها قضية الاكراد ومدى حساسية الاتراك لهذا الموضوع، تليها قضية الموصل والتي لازالت تركيا لا تتهاون في استثمار اي فرصة لمحاولة تاكيد احقيتها بها سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة. فضلا عن قضية التركمان اما قضية المياه فهي تشكل محدد مهم للعراق في علاقته بتركيا، لاسيما في ظل سياسات تركيا المجحفة ازاء كل من العراق وسوريا. وبين تلك المحددات

(*)مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

هناك العامل الاقتصادي بين البلدين فبحكم الجوار الجغرافي العراق يعتمد بشكل مباشر على تركيا لتصدير النفط، بالمقابل تركيا بحاجة للعراق بسبب حاجتها للنفط العراقي واستثماره تصديره عبر اراضيها كذلك يعد العراق ومنذ عقود مستهلكا رئيسيا للبضائع التركية.

وعلى الجانب السياسي كانت سياسة تركيا ازاء العراق مثار قلق بالنسبة للعراق لكونها متقلبة ومعتمدة على مصالحها القومية العليا ولعل احد شواهد هذا السياسة عدم اخفائها – كلما سمحت الفرصة- اطماعها بمدينة الموصل، والتاكيد على الترابط القومي بين تركمان العراق، وصلتهم بالاتراك، كذلك محاولة الحكومة التركية الى حدا ما في الموازنة بين مصالحها إزاء العراق، وعلاقتها باقليم كردستان العراق.

عليه فان اشكالية البحث تنطلق من محاولة تركيا الافادة من العراق بالقدر الذي يلبي مصالحها دون محاولة ايجاد ارضية مشتركة للمصالح المتبادلة بين الطرفين. وعليه ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها ان حجم المصالح المتبادلة كبيرة بين البلدين، وفي ضوء تلك المصالح يجب الافادة منها للحد من محددات العلاقة بين البلدين، لاسيما في ظل وجود عدة ملفات مهمة تربط العراق بتركيا تاتي في مقدمتها الازمة الملحة المتمثلة بقضية المياه والتي تعد محدد مهم في علاقة العراق بتركيا. واستجابة لطبيعة البحث كان من الضروري البحث في تطور العلاقات العراقية التركية ومن ثم الولوج بالمحدد الكردي، والمياه، وقضيتي الموصل وكركوك، والمحدد السياسي والاقتصادي، وصولا للخاتمة.

المطلب الاول: تطور العلاقات العراقية التركية

تعاملت تركيا بعد سقوط الدولة العثمانية في مستهل القرن العشرين وفقا لسياسة الامر الواقع ازاء العديد من القضايا الخارجية، ولاسيما ازاء الاراضي التي كانت خاضعة لسيطرتها، فقد سارعت تركيا للاعتراف الرسمي في العراق في العام ١٩٢٧، بدا على اثرها في العام ١٩٢٩التبادل الدبلوماسي بين البلدين، ونتيجة لعدم وضع حل نهائي وجذري لمشكلة الاكراد التي ازداد العمل المسلح على اثر ترسيم الحدود العراقية التركية فقد دفع ذلك الحكومة العراقية الى ارسال وزير خارجيتها انذاك نوري السعيد لاجراء

مباحثات مع رئيس الوزراءالتركي عضمت اينونو ووزير خارجيته توفيق رشدي اراس التي ركزت على(١):

- **بحث مشكلة الامن الحدود بين البلدين**
- **بحث قضية النفط**
- **بحث سبل تعزيز التبادل التجاري**

تركت تلك الزيارة انطباعا ايجابيا لدى تركيا، الامر الذي دفع الرئيس التركي السابق مصطفى كمال اتاتورك في خطاب له في ايار ١٩٣١، الى التاكيد على ان العلاقات التركية العراقية جارية وفقا للنوايا الحسنة والرغبة في السلم والتعاون، وعلى اثرها وجه الرئيس التركي دعوة الى الملك فيصل الاول لزيارة تركيا في تموز/ ١٩٣١، وخلال تلك الزيارة تم ترسيخ العلاقة بين البلدين، وترسيخ ما تم الاتفاق عليه بين وزراء الخارجية سابقا. وكان من نتائج تلك الزيارة ابرام معاهدة في كانون الثاني١٩٣٢ حول تسليم المجرمين بين العراق وتركيا، ثم تطورت العلاقة الى اطار استراتيجي بعد انضمام العراق في ٧/٨/ ١٩٣٧، الى "ميثاق سعد اباد" والذي تعهد جميع الاطراف فيه الامتناع المطلق عن التدخل بالشؤون الداخلية، ومراعاة حرمة الحدود المشتركة، والتشاور بكل الاختلافات الخاصة بالشان الدولي والتي لها علاقة بمصالحهم المشتركة، والامتناع عن القيام باي عدوان تجاه الاخر. ومن ثم تلاها في العام ١٩٤٦ توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين، تضمنت تنظيم مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما والتعاون المتبادل بضايا مختلفة مثل الامن والتربية والتعليم والثقافة والمواصلات البريدية والبرقية، وتكلل هذا التعاون مع توقيع البلدين لمعاهدة الدفاع المشترك في العام ١٩٥٥، وتضمنت التعهد بالتعاون لصد اي عدوان خارجي قد يقع على تركيا او العراق، التي انضمت اليها لاحقا كلا من ايران والمملكة المتحدة والباكستان، كذلك الولايات المتحدة الامريكية بوصفها عضوا مراقب، وعرفت هذا المعاهدة بـ(حلف بغداد). لكن مع اسقاط النظام الملكي وتغير نظام الحكم انسحب العراق من حلف بغداد(٢). وخلال المدة التي تلت اسقاط النظام الملكي في العراق شاب العلاقة نوع من الفتور، لكن مع حدوث انقلاب (٨/ شباط/١٩٦٣) ضد حكومة عبد الكريم قاسم اعترفت تركيا*، الا ان هذا الاعتراف لم يحرك الجمود في العلاقة الا بعد الانتخابات التركية في العام ١٩٦٥ التي شهدت تطورا ملحوظا في العلاقات على الجانب الاقتصادي والتجاري والثقافي، والنقلة النوعية كانت مع اعتراف تركيا الفوري

بالحكومة المنبثقة عن انقلاب ١٩٦٧. واستمرت وتيرة العلاقة الجيدة بالتطور خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات، فأمتدت الى التعاون في المجالات الزراعية والصناعية والنفط والاشغال العامة والري والاسكان، وكانت ذروة التعاون ابرام اتفاقية للنقل البري والترانزيت واخرى تجارية، وبسبب الحرب العراقية الايرانية، واغلاق المنفذ البحري الوحيد للعراق فتحت تركيا موانئها ومواصلاتها لاستقبال البضائع المستوردة لصالح العراق، وبلغ عدد العمال الاتراك العاملين في العراق حوالي ١٥٠٠٠عامل وازداد حجم التبادل التجاري عام ١٩٨٤، ليصل الى ما يقرب مليار و٣٠٠مليون دولار، وفي تموز١٩٨٦ تم التوقيع على برتوكول جديد لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية واحتل العراق خلال تلك المدة المرتبة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا والمرتبة الثالثة في قائمة الدولة المصدرة لها(٣).

خلال حرب الخليج الاولى والممتدة من العام ١٩٨٠-١٩٨٨، كانت تركيا من الدول القليلة التي حافظت على الحياد في علاقاتها بين البلدين، والسبب كان بدافع اقتصادي بحت، اذا ارتفع حجم التبادل التجاري لصالح تركيا، حيث قفزت الصادرات التركية من ٢٢٠مليون دولار عام ١٩٨١الى مليار دولار عام ١٩٨٥، ويعادل ذلك ربع الصادرات التركية الاجمالية. وحصلت تركيا على ٢٥٠مليون دولار على شكل رسوم عبور خطوط انابيب النفط من العراق. فضلا عن المشروعات التركية في العراق خلال المدة بين ١٩٧٤-١٩٩٠. لكن عند انتهاء الحرب تراجعت الصادرات التركية الى العراق، واصيب التكامل المتنامي بين الاقتصاد العراقي والتركي بانتكاسة بعد احتلال العراق للكويت وموقف تركيا مع المجتمع الدولي لاعادة الشرعية للنظام الكويتي(٤). فمع انتهاء الحرب العراقية الايرانية وانتهاج النظام السابق سياسة مستفزة لدول الجوار والتي انتهت باحتلال الكويت، الامر الذي شجع الراي العام الدولي والاقليمي لقطع كافة اشكال العلاقات مع العراق وهنا انتقلت العلاقات التركية العراقية من حالة التعاون الى حالة العداء(٥)، وخلال تلك المدة حاول كلا البلدين تركيز علاقاتهما على الجوانب الاقتصادية، وتحقيق اكبر قدر من المنافع؛ وان كان هذا التعامل لم يلغى الاهداف البعيدة المدى في العلاقات لاسيما الجانب التركي، الذي لديه اهداف استراتيجية يسعى الى تحقيقها كلما سنحت الفرصة لذلك، ومهما كانت طبيعة الحزب الحاكم في تركيا، وهذا ما سنحاول ايضاحه من خلال البحث في كل محدد في علاقة البلدين.

المطلب الثاني: المحدد الكردي

بدا المحدد الكردي يشكل مصدر قلق لكل من العراق وتركيا بعد غزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠، وما تلاه من فرض عقوبات اقتصادية على العراق وتحجيم النظام السياسي السابق عبر عدة اوجه كان من ابرزها فرض مناطق حظر الطيران، وابعاد سيطرة الحكومة العراقية عن مناطق كردستان العراق، مما اعطى حكما شبه ذاتي لأكراد العراق، والذي شكل مشكلة كبيرة للأتراك، والعراق على حدً سواء.

الى جانب تلك التغييرات شكلت التغييرات بالنظام الدولي وانعكاساته الاقليمية تحدي اخر للأتراك بعد حرب الخليج الثانية وما جلبته من تغيرات كبيرة كانت التحدي الاكبر يكمن في المتغيرات المستجدة الجارية على حدودها الجنوبية، بعد منح خروج الاكراد عن سيطرة الحكومة المركزية في بغداد. اذ بدات مشكلة الاكراد كركن مهم في استراتيجية صانع القرار التركي، فمنذ الحرب العالمية الاولى رات تركيا ان الاكراد جزء من الخطة الامبريالية البريطانية حيث لم تكن هنالك ثمة حدود بين المناطق الكردية بين تركيا والعراق، وقد استغرق الامر ثمان سنوات من المفاوضات بين تركيا وبريطانيا شهدت العديد من التوتر التي انتهت بأبرام تسوية حدودية عام ١٩٢٦، تضمنت تخلي تركيا مجبرة عن مدينة الموصل. ووضع الاكراد تحت سيطرة العراق مع ضمان حكم ذاتي لهم (٦). وهذا ما جعل الاتراك ينظرون الى الاكراد في العراق وسوريا وايران بعين الحذر، والاستعداد للتعامل مع اي متغير طارئ في هذه البلدان.

ولعل هذا ما يبرر المخاوف التركية بعد حرب الخليج الثانية فهي وان ايدت الحرب، الا انها خشيت من انكسار سيطرة النظام السابق في العراق على المنطقة التي يقطنها الاكراد بصورة نهائية، وهروب نصف مليون كردي شمالا نحو الحدود التركية، وقد كان لازمة اللاجئين الاكراد في حينه والجهود الدولية لمعالجتها قد سلط الضوء على القضية الكردية التي تم تجاهلها لمدة طويلة(٧). ومنذ ذلك الحين بدا وضع الاكراد يتغير اذ حصل اعتراف رسمي بهم كقومية لها ثقلها في بلدان الشرق الاوسط، لاسيما بعد اقامة منطقة امنة ومستقلة عن العراق بعد حرب الخليج الثانية.

وادراكا لهذا الخطر المتنامي من القضية الكردية، حاولت تركيا خلال منتصف التسعينيات وتحديدا عام١٩٩٦، انشاء منطقة عازلة شمال العراق لحماية تركيا من قوات حزب العمال الكردستاني، والذي يعني اقتطاع تركيا

اجزاء من الاراضي العراقية، لكن هذا المقترح واجه رفض دولي لهذا المقترح ودعا خلالها المجتمع الدولي تركيا الى الالتزام باحترام سيادة العراق والحفاظ على سلامة اراضيه واستقلاله. وكان الهدف التركي من هذا المقترح منع اي وجود لقوات اجنبية شمال العراق، وبرز ذلك برفض تركيا الضربة العسكرية الامريكية في جنوب العراق في العام ١٩٩٦، التي اكد رئيس الوزراء التركي تشلير انذاك على: " ان تركيا ترفض استخدام الولايات المتحدة الامريكية لقاعدة انجرليك لشن غارات على العراق"(٨). كما عارضت انقرة وبشدة الحرب على العراق واي محاولة لأسقاط النظام السابق، فعلى الرغم من تحفظها على شخص النظام السابق وسياسته تجاه دول الجوار وجر العراق دائما الى الصراع، الا انهم كانوا يرون بان له القدرة على ابقاء الاكراد تحت السيطرة(٩). ولعل هذا ما يبرر مخاوف تركيا قبيل حرب الخليج الثالثة في العام ٢٠٠٣، وتحركها بشكل مكوكي ومحاولتها لايقاف الحرب بسبب خشية تركيا من اقامة دولة كردية في شمال العراق، وقد كان محور اهتمام مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في تركيا خلال العام ٢٠٠٢، السعي لتأكيد على اهمية الحفاظ على وحدة العراق السياسية من التقسيم، وانسجم هذا الراي مع قرار البرلمان التركي الذي رفض السماح للقوات الامريكية للإنزال الجوي على الاراضي التركية في اطار حملتها العسكرية، وقد اكد رئيس الاركان التركي ازكوك في حينها على "ان هذه الحرب ليست حربا تركية ولن يدخلها الجيش التركي الا اذا حدثت ثلاث امور: اعلان انفصال كردي في العراق، او نزح عدد كبير للسكان شمال العراق، او تعرض المدن التركية لهجمات". لكن بسبب ضغوط امريكية سمح بأنزال بعض القطع العسكرية في ميناء الاسكندرونه التركي، وبسبب رد فعل الراي العام التركي الذي رفض تدخل تركيا في الحرب، دفع الولايات المتحدة الامريكية بالانسحاب نحو الكويت، وايجاد قواعد بديله(١٠). وبذات الاتجاه فقد عملت تركيا قبل اسابيع من بدء حرب الخليج الثالثة في اذار/٢٠٠٣، على جمع ست قوى اقليمية هي كلا من: مصر وايران والاردن والمملكة العربية السعودية وسوريا، في اطار مبادرة سميت "دول جوار العراق: اسفرت هذه المبادرة عن صدور "اعلان اسطنبول" الذي كان يرمي بوضوح الى تجنب اي هجوم عسكري امريكي على العراق(١١). تزامن هذا الموقف مع رفض شعبي قاطع لأي تدخل عسكري في العراق، وجاء قرار المجلس الوطني التركي مستهل العام ٢٠٠٣ منسجما مع الارادة الشعبية التركية. لكن

هذه الموقف اوجد جفوة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية، لاسيما بعد استعاضة امريكا عن تركيا بشمال العراق في النقل الجوي الاستراتيجي، ولاسيما الطائرات العملاقة فـ١٧. مما زاد من خوف تركيا من احتمال مساعدة الولايات المتحدة الامريكية اكراد العراق من السيطرة على كركوك، وعلى الرغم من محاولات تركيا لاحقا من اصلاح موقفها مع الولايات المتحدة الامريكية، لكن مع تطور الاحداث لاحقا في العراق عملت الولايات المتحدة الامريكية على استعادة مستوى العلاقات التركية الامريكية؛ لرغبتها في الحصول على مساعدة الاتراك، وهذا ما اكد عليه الجنرال جون ابو زيد عند زيارته لتركيا قائلا: ((منذ الحرب الكورية ونحن معا والان لنكن كذلك لقد ارتكبنا اخطاء في العراق وتركيا عنصر اساسي في المنطقة نحن نحتاج تركيا ولا نستطيع النجاح بدونها وندعوكم الجلوس والتفاوض بشأن العراق)) (١٢). الا ان تركيا اجملت موقفها من الحرب في اطار محدداتها الداخلية والخارجية من العراق التي تغييرت من التحفظ على اسقاط النظام الى اسقاطه، استنادا الى خطة عمل من ثمان بنود متصله بالعراق تضمنت التالي(١٣):

- **ان العراق ليس له مشكلة مع الامم المتحدة.**
- **يجب حماية وحدة الاراضي العراقية.**
- **يجب ان يكون للعراق سلطة مركزية وبصورة نهائية**
- **يجب حماية حقوق التركمان في العراق كمواطنين.**
- **يجب ان لا يعطي للأقليات العراقية في العراق ادارة منفصلة.**
- **يجب ان لا يشكل العراق تهديدا لتركيا من الناحية العسكرية**
- **يجب دعم الحلول والخطوات التي تقلل من تدخل القوى غير الاقليمية في العراق.**
- **يجب ربط العراق بالقدر الممكن بتركيا من الناحية الاقتصادية.**

لكن مع التغيير السياسي للعراق بعد العام ٢٠٠٣، كانت العلاقات العراقية التركية في البدء محاطة بالحذر من قبل تركيا بسبب خشيتها من استقلال اقليم كردستان، وحاولت الحكومة التركية تعزيز علاقاتها مع الحكومة المركزية على حساب الاقليم، وابدت تركيا في اكثر من مناسبة عدم رضاها وخشيتها من تنامي الصلاحيات السياسية لاقليم كردستان، وهذا الموقف كان منسجما مع موقف الحكومة العراقية التي كانت تشعر بتنامي هذا الدور، ومحاولتهم الحصول على امتيازات كبيرة، والموقف التركي هذا

كانت تدركه حكومة اقليم كردستان. لكن مسار الاحداث اللاحقة في العراق وتحديدا بعد الانسحاب الامريكي ولجملة ظروف داخلية متمثلة باشتداد حدة الاستقطاب في العملية السياسية الجارية بالعراق، وخارجية متمثلة بموقف الحكومة التركية من ما "سمي بثورات الربيع العربي" وتحديدا ازاء سوريا، الذي تعارض بشكل كبير مع الحكومة العراقية، والذي ترتب عليه توتر العلاقات العراقية التركية. اما على مستوى الداخل التركي فقد تغيرت التوجهات التركية ازاء اقليم كردستان تغيرا كبيرا بعد الانسحاب الامريكي من العراق بعد العام ٢٠١١، وتراجع دور تركيا في العراق. على الرغم من محاولات تركيا الموازنة في علاقاتها بين الاقليم والحكومة المركزية، الا ان امكانية الفصل صعبة في ظل جملة محددات اهمها طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والاقليم والتي لابد ان تؤثر بشكل او باخر على علاقة اي دولة خارجية. ففي اواخر العام٢٠١٠ شهدت علاقات تركيا مع اقليم كردستان تنسيقا في مجال الامن والطاقة وهذا كان بسبب سعي حثيث من قبل رئاسة الاقليم لتعزيز العلاقة مع الاتراك ومحاولة رفع الحصار عن التعامل السياسي، المفروضة عليها من قبل الاتراك منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٨ مقابل تعاون الاكراد مع تركيا بشأن حزب العمال الكردستاني وتفكيك معسكراته الموجودة على الشريط الحدودي بين العراق وتركيا، كذلك اعلن الاقليم لاحقا عن تذمره من الاعمال المسلحة التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي. وسعيا لتوثيق العلاقة فقد زار في العام ٢٠١٠ وزير الخارجية والتجارة والصناعة التركي اقليم كردستان وانشاء مجلس تنسيقي استراتيجي لتعزيز التعاون بين البلدين، ومقابل هذه الزيارة زار رئيس الاقليم تركيا والتقى خلالها رئيس الجمهورية ووزير الخارجية وتم اثنائها محاولات لحل قضية حزب العمال الكردستاني بوساطة كردية، بالمقابل استطاعت تركيا ابرام صفقات اقتصادية هامة في مجال الطاقة مع الاقليم، في مسعى لاستثمار هذا التقارب(١٤).

على الجانب الاخر شهدت العلاقات الاقتصادية تطورا ملحوظا، اذ بات اقليم كردستان العراق يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات التركية، اذ يعد اهم قوة اقتصادية مهيمنة على الاقليم، فالى جانب العوائد النفطية التي يحصل عليها الاكراد من مبيعات النفط العراقي، فقد ارتفعت نسبة الصادرات التركية الى الاقليم في مجال الاغذية والبناء الى نسب مرتفعة مقارنة بباقي الدول المصدرة، فضلا عن تنفيذ الشركات الانشائية التركية عشرات المشروعات

الحديثة المهمة، بما في ذلك انشاء القصر الرئاسي باقليم كردستان، وشبكات تلفزيونية ومطارات دولية وجامعات وجسور وطرق رئيسة وبنية تحتية حضرية(١٥). مع ابقاء تركيا على علاقات متميزة بالعراق؛ لحاجة البلدين لديمومة هذا العلاقة؛ وهذا ما اتضح بعد استفتاء الاقليم في ايلول/٢٠١٧الذي عارضته تركيا، ودعمت كل سياسات الحكومة العراقية ازاء تداعيات ذلك الاستفتاء.

المطلب الثالث: قضيتي الموصل وكركوك

ظلت قضية الموصل معلقة بين العراق وتركيا بعد تأسيس كلا الدولتين لحين ارسال عصبة الامم لجنة لتحقيق في العام ١٩٢٤ التي جرى خلالها التحقق من رغبة مواطني الموصل بالبقاء مع العراق او تركيا، وفضل اهل الموصل البقاء مع العراق. اوصت على اثرها مجلس العصبة في العام ١٩٢٥ ببقاء الموصل جزءا من العراق، مع بقاء الانتداب البريطاني لمدة ٢٥ عاماً، لضمان بقاء حقوق الحكم الذاتي للسكان الاكراد. وعلى الرغم من توقيع تركيا لمعاهدة لوزان في سنة ١٩٢٣، والقاضية بقبول قرار العصبة، الا انها رفضت الاذعان لقرارها الخاص بضم الموصل للعراق الى ان تم حل القضية في العام ١٩٢٦، بابرام معاهدة بين العراق وتركيا وبريطانيا. لكن ظلت مدينتي الموصل وكركوك محط انظار تركيا(١٦).

خلال ذلك التاريخ الطويل لم تتوانى تركيا عن استثمار اي حدث يمر به العراق لتحاول التدخل والمطالبة بصورة مباشرة او غير مباشرة باستعادة ما تظن انه حقها في مدينتي الموصل وكركوك، ففي العام ١٩٩١، نشطت تركيا من حملتها الدعائية لاستغلال الظروف التي مر بها العراق للمطالبة باستعادة هاتين المدينتين، وهذا ما ورد على لسان الرئيس التركي الاسبق توركت اوزال في مقترح قدمه للبرلمان التركي نص على ((التي تقضي تقسيم العراق الى ثلاث دويلات (عربية –كردية- تركمانية) في اتحاد فيدرالي)) واستخدم خلال هذا المقترح "الشعوب العراقية" . كما صرح اوزال بعد حرب الخليج الثانية في لقاء صحفي على الاتي: ((ان على الغرب ان لاينسى دور تركيا فنحن من نحكم هذه المنطقة لسنوات طويله ومن حقنا اليوم ان تكون لنا حصة عظيمة)) في اشارة غير مباشرة لمحاولته لضم اجزاء من العراق لتركيا. والى جانب قضية الاكراد حاولت تركيا استغلال الوضع الذي كان يمر به العراق وطالبت على لسان رئيسها انذاك "سليمان ديمريل" في ١٩٩٥/٥/١، بضرورة تعديل الحدود العراقية التركية لاسباب امنية في اشارة

الى مدينة الموصل(١٧). وخلال ذات المدة التي رفضت تركيا الضربة العسكرية الامريكية في جنوب العراق في العام ١٩٩٦، اكد على لسان رئيس وزرائها ان اذاك "تشلير" على ضرورة تعديل الحدود العراقية– التركية، لاسباب امنية، والاشارة كانت الى مدينة الموصل(١٨).

اما قضية كركوك والتركمان فتعد كركوك القضية الاكثر اثارة للجدل بالنسبة لانقرة، لكونها احد الاهداف المهمة في سياسة تركيا الخارجية ازاء العراق بعد العام ٢٠٠٣، الذي يتمثل في توظيف قضية حماية السكان التركمان في المحافظة، بذريعة الارتباط العرقي، وخشيتها من هيمنة الاكراد على هذه المحافظة الغنية بالنفط والذي سيجعل من اقليم كردستان مستقلا اقتصاديا عن الحكومة المركزية لو تم حل المشكلة لصالح الاكراد، الامر الذي يفسر رغبة تركيا في ضمان خضوع النفط العراقي كله لسيطرة الحكومة المركزية، وذلك للحيولة دون استفادة الاكراد من عوائد النفط في كركوك(١٩). ويرجح الاتراك ضمان الثروة النفطية بيد الحكومة المركزية استنادا الى المادة(١١١) من الدستور العراقي الذي يضمن للحكومة الفيدرالية استخراج النفط بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات المنتجة، وستتقاسم جميع المحافظات العوائد وفقا لحجم السكان. لكن اصرار الاكراد على احقيتهم بمحافظة كركوك واعتبارها عاصمتهم المستقبلية، وسياساتهم المتبعة في المحافظة يثير قلق الاتراك، لان هذا يشير الى انشاء اربعة محافظة غنية بالنفط وذات غالبية كردية مجاورة، تعد تهديدا للامن القومي التركي(٢٠). وبذات التوجه يصر الاتراك في اكثر من مناسبة على عدم استحواذ قوة واحدة على محافظة كركوك وضرورة وجود حل توافقي لتلك المشكلة(٢١). ولازالت احد اهم المحددات المهمة في علاقة تركيا بالعراق، وتحديدا بالاقليم، على الرغم من كل محاولة تركيا بالحفاظ على توازن علاقاتها مع العراق ومع الاقليم لاسيما بعد العام ٢٠١١، الذي شهد نمو علاقة تركيا بالعراق بشكل فريد من نوعه يكاد يختلف عن كل علاقات العراق الخارجية، ولعل ردة الفعل التركي ازاء رفع العلم الكردي في محافظة كركوك في نيسان/٢٠١٧ ومساندتها لموقف الحكومة العراقية؛ يعود لخشيتها على مصالحها وامنها القومي.

المطلب الرابع: محدد المياه

تكتسب العلاقات العراقية التركية اهميتها الخاصة بسبب مشاركة العراق وسوريا وتركيا لاهم موارد المياه في المنطقة ولتلك الدول الثلاث، فمنذ

استقلال الدول الثلاث بدأت ملامح ازمة مائية تتعلق بتقاسم المياه المشتركة بين كل من الدول الثلاث، وتبلورت المشكلة بفعل عاملين (٢٢):

١- سيطرة تركيا على منابع نهري دجلة والفرات.

٢- جعل تركيا قضية المياه ضمن المشكلات السياسية القائمة بينها وبين كل من العراق وسوريا.

لاسيما بعد شروع تركيا ببناء مجموعة سدود على نهري دجلة والفرات في عقد التسعينيات، الذي اثار خشية كلا من العراق وسوريا، بسبب الاثار السلبية المترتبة من تلك السدود. لكن تركيا ترى ان بناء السدود سيعود بالفائدة الى الدول الثلاث لانه يقيها خطر الفيضانات، ويساعد على ضخ المياه لدول المصب بشكل منتظم ويحفظ المياه في بلاد المجرى الاعلى من استخدامها فيما بعد في بلاد المجرى الادنى. وتؤكد تركيا في اكثر من مناسبة على نهري دجلة والفرات "الصفة التركية" حتى مغادرة النهرين الحدود التركية، وان لا ينبغي لكل من العراق وسوريا اثارة اي مشاكل بشان السدود التي تبنيها تركيا على النهرين وروافدهما داخل اقليمها، لكونها تملك حق السيادة على الموارد المائية، في اشارة مباشرة الى ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين (٢٣). دخل بعدها العراق وسوريا في مسارات طويلة في مسار مع الحكومة التركية التي استغلت حالة الضعف العربي بعد العام ١٩٩١، لتضغط باتجاه الشروع بتنفيذ مشروع الغاب وسد اتاتورك الكبير، مما اثار التوتر بين العراق وتركيا نتيجة تلك السياسة التي ادت إلى نقص شديد في كميات المياه الداخلة إلى العراق وانعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري، وزيادة مساحات التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق كبيرة من العراق الذي يعاني فيه القطاع الزراعي من نقص كبير في الإنتاج والاضطرار إلى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج. ونتيجة لما يملكه العراق من وسائل ضغط على تركيا يمكنه من الضغط عليها لتوصل الى اتفاق منصف مع تركيا يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه نهري دجلة والفرات، لحل المشاكل المترتبة عن نقص المياه في العراق. فضلا عن ضرورة اتخاذ الحكومة العراقية اتخاذ اجراءات عملية للحد من ظاهرة التصحر تتمثل باقامة السدود الصغيرة واستثمار المياه في موسم الوفرة، بعد ان استغرقت المشكلة وقتا طويلا من العلاقات المتوترة بين البلدين نجم عنها اتساع حجم الاراضي المتصحرة، وتراجع المنتوج الزراعي. وهذا لن يتم دون الزام تركيا بضرورة الاعتماد على المصالح المتبادلة ومباديء حسن الجوار.

وادت الزيارات المتبادلة بين الطرفين في العام ٢٠٠٨، كان من ثمارها اتفاق الطرفين على مضاعفة حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات وكانت من النتائج المهمة لتطور تلك العلاقة. كذلك رفضت الحكومة العراقية التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع تركيا في ٢٠١١/٥/٢٥ هو لضمان العراق بالحصول على حصة مائية محددة حسب اتفاق رسمي. وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية "انذاك" علي الدباغ في العام ذاته ان "تركيا لا تزال ترفض توقيع اتفاقية تزود بها العراق بنسب محددة". وأضاف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الزراعة عز الدين الدولة "لا نزال نستعمل كل علاقتنا مع تركيا في موضوع ضمان حصتنا المائية". وكان العراق اتهم تركيا في العام ٢٠١٤ بمواصلة حجب المياه عن نهري دجلة والفرات رغم هطول الأمطار والثلوج(٢٤).

لكن تركيا مستمرة بمشاريعها على نهري دجلة والفرات، حتى وان ابرمت اتفاقيات مع العراق، فهذه الاتفاقيات لا تعدو ان تكون مرحلة مهادنة او تحصيل مكاسب سياسية واقتصادية؛ لانها تنطلق من محدد مهم في قضية المياه يكمن في رفض تدويل المشكلة، ورفض اي اتفاق سياسي او قانوني يحفظ الحقوق المكتسبه تاريخيا لكل من العراق او سوريا، ومن دون انتقاص بطبيعة الحال من حقوق تركيا بصفتها دولة المنبع. ولعل مطالبتها في العام ٢٠١١ باقتسام مياه نهر الفرات استنادا الى خصوبة الارض الزراعية في دول المجرى، وكل هذا الاجراء هدفها الابتعاد عن اي اتفاق قانوني ينصف دول المجرى والمصب(٢٥). لكن سياسة العراق المائية مؤخرا اتبعت سياسة اكثر براغماتية مع الجانب التركي، فاشترطت عقد صفقات تجارية مقابل اعادة النظر بقضية ملء السدود التركية، وتحديدا سد اليسوا، الذي كان من نتيجة المفاوضات تاخير ملء السد، كذلك رفع حصة العراق من المياه، خارج الحصة المحددة من قبل تركيا سلفا.

المطلب الخامس: المحدد الاقتصادي

ارتبط العراق بعلاقات اقتصادية مع تركيا منذ عشرينيات القرن المنصرم، الا انها كانت محدودة لاسيما في النصف الاول من القرن الماضي، لتتطور العلاقات التجارية بين العراق وتركيا خلال المدة (١٩٦٥-١٩٧٥) حيث وصلت الصادرات التركية للعراق الى ٤٤.٨ مليار دولار، في حين ازدادت الصادرات العراقية الى تركيا بشكل نسبي اذ ما تم استبعاد النفط، وسعى العراق الى تطوير العلاقات التجارية مع تركيا من خلال انشاء

المشاريع المشتركة مثل مشروع "خط النفط العراقي" عبر الاراضي التركية وصولا الى البحر الابيض المتوسط. وشهدت حقبة ثمانينيات القرن الماضي تبادلا تجاريا واسعا بين البلدين، وبفعل حرب الخليج الثانية التي اغلقت المنافذ التجارية للعراق عدا تركيا؛ التي اصبحت المنفذ الاهم لصادرات العراق واستيراداته، وحاولت تركيا خلال تلك المدة خفض العجز في الميزان التجاري لها مع العراق عن طريق زيادة صادرتها نتيجة لتركيزها على تامين احتياجاتها النفطية من العراق. لكن بعد غزو العراق للكويت وبدا حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق وما ترتب عليه من حصار اقتصادي، انخفضت بموجبه نسبة التبادل التجاري بين البلدين الى ادنى المستويات(٢٦). وبعد العام ٢٠٠٣، شهدت العلاقات تطورا ملحوظا اذ ارتبط البلدان بعلاقات تجارية واسعة النطاق تأخذ شكل استيراد العراق للبضائع التركية بكميات كبيرة، بما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تشهد حركة دخول الشاحنات التركية إلى العراق بشكل يومي وكبير، وبالمقابل فأن العراق يصدر نفطه المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالأراضي التركية وصولاً إلى ميناء جيهان حيث يصدر إلى أنحاء العالم، ومع زيادة قدرة العراق على التصدير وضرورة فتح منافذ جديدة ،فقد تقرر فتح خط أنبوب نفطي آخر وأنبوب نقل الغاز عبر تركيا ليكون عاملاً من عوامل توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين الجارين وبما يعود بالمنفعة المشتركة عليهما(٢٧). فبعد ان كان حجم التبادل التجاري معدوم قبل العام ٢٠٠٣،اشر نمو متزايد اذ بلغت الصادرات التركية في العام ٢٠٠٣، ٩١٢,٠مليون دولار، وارتفعت في العام الذي تلاه لتصل الى ١٩٩٦,٨ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٥ وصلت الصادرات التركية للعراق ما قيمته٣٠٢٣,٤ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٦ وصلت الى ٢٨٤٨,٢ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٧ وصلت الى ٣٠٩٢,٩، وفي العام ٢٠٠٨ وصلت الى ٤٣٠٨,٤ مليون دولار(٢٨).

ومن ثم فان هذا يثبت ان العلاقات العراقية التركية لا تتمحور فقط حول القضايا ذات الطابع القومي، او حول قضية المياه (العصب الاساس في العلاقات التركية العراقية) مهما كانت تلك القضايا مهمة، بل تشمل قضايا اقل ترويجا واكثر فاعلية في العلاقة بين البلدين بعد العام ٢٠٠٣(٢٩). تكمن في العامل الاقتصادي الذي غالبا ما يحاط باللثام او يكون بعيدا عن التجاذبات السياسية بين البلدين، ولاسيما مع كردستان العراق، فشمال العراق يعتمد

بشكل كبير على الاقتصاد التركي الذي كانت احد المداخل المهمة في استقرار العلاقة بين تركيا والاقليم، والذي يصب في صالح تركيا على عدة جوانب، ففضلا عن اهمية العامل الاقتصادي لتركيا فانه من خلال هذا المدخل منحت تركيا صوتا ونفوذا كبيرين في كردستان على الرغم من الاختلاف والتقاطع القومي. فقد استطاع القطاع الخاص التركي من الهيمنة على هذا الدور المهم، اذ استثمر اموالا ضخمة في الاقليم ويعد اهم قوة اقتصادية مهيمنة بسبب حجم الصادرات التركية التي بلغت عام ٢٠٠٧ بحوالي ١,٤مليار دولار التي شملت الاغذية والابنية وكانت الشركات الانشائية التركية دورا في انجاز العديد من المشاريع المهمة كانجاز القصر الرئاسي في اربيل، وشبكات تلفزيزنية ومطارات دولية وجامعات وجسور وطرق رئيسية وبنية تحتية حضرية، وقد بلغ عدد الشركات التركية الموجودة في اقليم كردستان في عام ٢٠١٣، ١٥٠٠ شركة تقريبا، كما زادت عدد الزيارات بين تركيا والاقليم وازدادت على اثرها عدد الرحلات الجوية. بالمقابل أفاد الاكراد من العوائد النفطية التي يحصلون عليها من مبيعات النفط العراقي عن طريق تركيا(٣٠).

اذن لازال العامل الاقتصادي ضمن المحددات المهمة والاستراتيجية في علاقات العراق بتركيا، ففيما يتعلق بالعراق هنالك قضية المياه وتصدير النفط، فضلا عن التبادل التجاري، وبالنسبة لتركيا تبقى قضية صادراتها للعراق واستهلاكها للنفط المستورد من العراق عامل مهم (٣١). واستطاعت تركيا منخلال دبلوماسيتها الناعمة تحقيق نتائج اقتصادية مهمة في علاقاتها بالعراق، فقد افرزت زيارة رئيس الوزراء التركي الاسبق للعراق في العام ٢٠٠٨ عن توقيع اتفاقية اقتصادية مشتركة هي الاولى من نوعها التي يوقعها العراق مع احد دول الجوار(٣٢).

المطلب السادس: المحدد السياسي

عارضت تركيا وبشدة الحرب على العراق بسبب خشيتها على مصالحها القومية؛ وكانت من نتيجة تلك المعارضة توترا في علاقتها مع حليفها الاستراتيجي انذاك الولايات المتحدة الامريكية. لكن بعد مرور بعض الوقت على التغيير السياسي في العراق في العام ٢٠٠٣، بدات يظهر تغيير في المزاج التركي يتجه نحو الواقعية السياسية في تعامله مع العراق برزت مع عدة مؤشرات دبلوماسية واقتصادية اكثر من العوامل السياسية، إذ اعتمدت تركيا على القوة الناعمة اكثر من القوة الخشنة، لكونها اعتمدت على عدة مرتكزات سياسية في سياستها ازاء العراق(٣٣):

١- حوار مع دول الجوار ويضم الحكومة العراقية، لتحسين ادارتها لإزمة السلطة من قبل قوات التحالف الى حكومة منتخبة.
٢- التخلي عن المقاربة الامنية الضيقة والمحصورة بقضيتي كركوك واقليم كردستان، وانتهاج مقاربة سياسية اكثر للعراق تقوم على استراتيجية التوازن، وهذا لن يتم دون تحسين علاقات تركية مع بعض القوى السياسية الفاعلة بالعملية السياسية.
٣- مقاربة مرنة اكثر للسياسات العراقية وعملية البناء الدستوري، كانت حصيلتها ظهور استعداد لدى انقرة للقبول بالصيغة الفيدرالية

وكان اساس التغيير في الرؤى التركية يعتمد على حشد الدعم الاقليمي لموقفها الرافض لاي تقسيم محتمل للعراق والوقوف امام اي محاولة لقيام دولة كردية في شمال العراق، وعلى اثرها كثف المسؤولون الاتراك زيارتهم لكل من سوريا والعراق خلال عامي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ للعمل على حل المشاكل المترتبة عن الوجود الامريكي ودفع العراق نحو اقامة نظام سياسي مستقر في المنطقة ومنع اقليم كردستان العراق من الانفصال عن العراق (٣٤). كذلك دفعت الفوضى التي تلت دخول قوات التحالف للعراق الى الانخراط بصورة اعمق في قضايا الشرق الاوسط، إذ بدأ اسوأ توقعات انقرة تتحقق في ظل تنامي الارهاب وتصاعد العنف الطائفي، والافادة الكبيرة التي حصل عليها الاكراد من التغيير السياسي في اطار سعيهم لتبيث الفيدرالية ذات الخصوصية الخاصة بهم، ياتي بالتزامن مع تراجع الاعتقاد الذي كان سائد بتفكك حزب العمال الكردستاني عقب اعتقال زعيمه عبدالله اوجلان وانقسام قياداته، الا ان معاودة الحزب نشاطه المسلح في مستهل العام ٢٠٠٥، وشن عمليات دامية تكررة داخل الاراضي التركية جنوب شرق الاناضول معتمدا الى بشكل كبير على قواعد الخلفية في جبل قنديل شمال العراق. التحرك التركي سببه هاجس القضية الكردية المهيمنة على صانع القرار التركي، وهذا كان سببا في تدخل تركيا عسكريا في شمال العراق باكثر من مناسبه بذريعة ملاحقة حزب العمال الكردستاني، ونتيجة لنشاط الاخير في عام ٢٠٠٦دعا رئيس الوزراء التركي رئيس الورزاء العراقي السيد نوري المالكي لزيارة انقرة لتوقيع مذكرة تفاهم لمواجهة الارهاب في أب/٢٠٠٧، الا ان هذه المذكرة وبحسب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لا يمكن لها ان تدخل حيز التنفيذ دون موافقة البرلمان العراقي، ونتيجة لذلك ارسلت تركيا مبعوثها "مراد اوزجليك" لتوطيد علاقاتها مع جميع القوى السياسية العراقية وبشكل

خاص النواب الاكراد للحصول على تاييدهم في ضرب حزب العمال، في مسعى تركي لانجاح هذه المذكرة لكونها تخدم مصالحها القومية العليا(٣٥).

لكن الانعطافة كانت مع بدا تركيا عملية عسكرية شمال اقليم كردستان وبدون تنسيق مع الحكومة العراقية في٢٠٠٨/٢/٢١، فقد بدات القوات البرية باجتياح حدود اراضي كردستان العراق، سبقها قيام القوات التركية بالقصف بالقاذفات والمروحيات التركية للمواقع الحساسة المتواجد بها مقاتلو حزب العمال الكردستاني بناء على معلومات استخبارية من قبل الولايات المتحدة الامريكية. وقد لقى هذا الفعل رفضا من قبل الامم المتحدة، كذلك رفضت الحكومة العراقية التدخل العسكري وطالبت تركيا بوقف الهجوم وسحب القوات التركية، والذي كان متناقضا مع ما ادعته تركيا من ان هذا التدخل كان بتنسيق مع الحكومة العراقية. واجرت الحكومة العراقية محادثات لحل الازمة. وصدر بيان حكومي في شباط /٢٠٠٨، " ان بغداد تعتبر العمل العسكري التركي المنفرد خطرا على استقرار المنطقة، وانتهاكا لسيادة العراق، وتدعو تركيا الى سحب قواتها في اقرب وقت ممكن"(٣٦).

ونتيجة لتوتر العلاقة بين البلدين فقد سعت تركيا لتخفيف التوتر مع العراق، دعا الرئيس التركي عبدالله غول نظيره الرئيس العراقي جلال طالباني لزيارة تركيا ٢٠٠٨/٣/٧ كان الهدف المعلن تخفيف حدة التوتر بين الفرقاء السياسين في العراق، لكن هذا احد الاسباب، والسبب غير المعلن محاولة تركيا ايجاد موطئ قدم لها في العراق، وعدت هذه الزيارة الاولى بهذا المستوى بعد انقطاع دام ثمانية عشر عاما؛ تم خلالها الاتفاق بين الطرفين على انشاء مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى بين الطرفين؛ الامر الذي عد تقدما ملحوظا في علاقة البلدين(٣٧). بالمقابل كان هناك تحرك من قبل رئيس وزراء العراق السابق نوري المالكي الرامي الى تحسين علاقات العراق الخارجية، ومحاولة كسر الطوق المفروض على العراق، واحد تلك الدول كان تركيا، اذا استضاف العراق رجب طيب اردوغان خلال العام ٢٠٠٩، ناقش خلالها الطرفان سبل التعاون في مجالات عدة اهمها الطاقة والتجارة والمياه والامن، بما يخدم امن واستقرار المنطقة، ويعزز فرص التعاون بين البلدين. التقى فيها الرئيس التركي مع مسؤولين عرب ولم يتم خلال هذه الزيارة لقاء مع المسؤولين الاكراد بصورة مباشرة، التي كانت ضمن جدول الاعمال ما عد سببا في توتر غير مرئي بين الاقليم وتركيا، لاسيما وان رئيس الوزراء العراقي لا يمكنه اتخاذ اي قرار دون الرجوع الى

السلطتين التشريعية والتنفذية التي ستصطدم بالنواب الاكراد، الامر الذي عد نجاحا للعراق، ونجاحا منقوصا لتركيا (٣٨).

تكتسب العلاقات العراقية التركية اهمية خاصة كونها نابعة من طبيعة التداخل بالمصالح الترابط الجغرافي في العديد من المشتركات، ومن ثم ونتيجة لضرورة مشتركة ووفقا للمصالح المتبادلة حاول العراق الابقاء على خطوط للعلاقة بين البلدين، فعلى سبيل المثال زار عضو مجلس النواب رضا جواد تقي عن الائتلاف العراقي الموحد تركيا للمدة ٣-٢٠٠٩/٤/٦، اكد في حينه النائب رؤية المجلس الاعلى على ضرورة تعزيز العلاقات مع تركيا، تلتها زيارة الرئيس العراقي الاسبق جلال طالباني، اعقبها زيارة الرئيس التركي الاسبق عبدالله غول للعراق، ركزت تلك الزيارات على جملة قضايا حاول العراق من خلالها جعلها المرتكز في تحديد علاقته بتركيا انطلاقا من المحددات التالية(٣٩):

١. **تحكم تركيا بالمنابع الرئيسة بالمياه وخططها التنموية الاقتصادية المستمرة في جنوب وشرق الاناضول، ولما اتمت تركيا مشارعيها في هذه المنطقة، فانه سيختزل المياه المتدفقة للعراق الى نحو يتراوح بين(٣٠-٥٠%) مما يعني خسارة جسيمة للعراق.**
٢. **تصاعد وتوتر العلاقات العراقية التركية بين الحين والاخر بسبب العمليات العسكرية التركية شمال العراق بسبب ملاحقة حزب العمال الكردستاني، الذي تسبب في العديد من المناسبات بتوتر العلاقة بين تركيا والعراق وتحديدا مع الاقليم، وان كانت بعض العمليات التي جرت بعد العام ٢٠١١ جرت بموافقة ضمنة من قبل الاقليم. هذه التوافق على التدخل التركي، لا ينطبق على قضية كركوك وادعاء الاكراد باحقية ضمها للاقليم، الذي يثير حساسية كبيرة لدى الاكراد.**
٣. **المحدد الاقتصادي ويتطلب تفعيلا جديا في العلاقة بين البلدين عبر تحقيق المصالح المتبادلة للبلدين نتيجة للعلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين، فعلى سبيل المثال ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عام ٢٠٠٩ اثناء زيارة الرئيس التركي للعراق ليرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٥-٢٠ مليار دولار سنويا. فضلا عن حجم الصادرات النفطية العراقية عبر الاراضي التركية، اذ تعد تركيا شريك تجاري مهم للعراق الذي يصدر عبر اراضيها ما يعادل ٤٠٠ ألف برميل نفط يوميا عبر خط انابيب يمر بالاراضي التركية**

الى ميناء جيهان التركي، والذي يعود لتركيا بمنافع كبيرة فهو يؤمن رسوم الترانسيت لتركيا، وثانيهما ضمان الحصول على نفط خام للاستخدام الداخلي يصل الى تركيا بيسر وثمن زهيد.

بعد الانسحاب الامريكي شهدت الساحة العراقية استقطاب سياسي حاد فسح المجال في بعض الاحيان لتدخل اقليمي في القوى الاقليمية احيانا لدعم مسار العملية السياسية والحفاظ على وحدة واركان الدولة العراقية، واحيانا كان التدخل بفعل مصالح تلك القوى في المنطقة، وهنا حاولت تركيا التدخل من خلال دعم بعض القوى السياسية العراقية، فضلا عن انتقاد تركيا سياسة العراق ازاء اقليم كردستان على اثر الازمة التي اندلعت حول عقود النفط، وهو ما رفضه رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي وعده تدخل في شؤون العراق الداخلية(٤٠). كذلك قيام وزير خارجية تركيا الاسبق احمد داوود اوغلو بزيارة كركوك في أب/٢٠١٢، دون علم الحكومة العراقية الاتحادية وموافقة وزارة الخارجية، ما دفع وزارة الخارجية العراقية باستدعاء القائم بالاعمال التركية مولود ياقوت، وتسليمه مذكرة احتجاج على الزيارة التي عدت استهانه بالسيادة الوطنيةوخرقا للضوابط الدبلوماسية بين البلدين. ولم تقف حدة التوتر عند هذا الحد بل ازدادت مع ابرام تركيا عدة صفقات مع اقليم كردستان من اجل اسماح لها بالتنقيب عن النفط العراقي دون الرجوع للحكومة الاتحادية، كما منحت تركيا رخصة لشركة (سياه كاليمي) التركية من اجل قيامها بشراء الغاز الطبيعي من الاقليم لمد ٢٦ عاما، وعد المشروع الاكبر من نوعه في مجال استثمار الطاقة اذ من المقرر ان يصل انتاجه الى (١٦٠) مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لتجهيز محطات توليد الطاقة الكهربائية باربيل وجمجال. ما عدته الحكومة العراقية استفزازا مباشرا لها(٤١) .

وبعد سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش الارهابي في العام ٢٠١٤، وشروع الحكومة العراقية لتحريرها حاولت تركيا التدخل في عملية تحرير المدينة ما عدته الحكومة العراقية تدخلا مباشرا في الشأن العراقي، لاسيما بعد دخول القوات التركية للأراضي العراقية وتمركزها في معسكر "بعشيقة" قرب مدينة الموصل قبل بدء المعارك، فضلا عن تمديد البرلمان التركي في الأول من تشرين الاول ٢٠١٦ مهمة قوات بلاده في العراق عامًا إضافيًّا(٤٢).

لكن وبفعل عدة عوامل فقد شهدت تركيا تحولات جذرية في توجهاتها الخارجية، لاسيما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/٢٠١٦، التي دعت تركيا لزاما الى اعادة ترتيب اوراقها الداخلية امنيا وسياسيا التي باتت محدد مهم في تعاطيها مع الخارج؛ وكان من ثمار هذه المحددات ترميم العلاقة مع الحكومة العراقية، عبر تخفيف الخطاب السياسي التركي ازاء تواجد القوات العسكرية في معسكر بعشيقة، كما وافقت تركيا على منح العراقيين تأشيرة الدخول لتركيا مجانا، يأتي هذا جزء من حسابات تركيا تتعلق بامنها القومي، بعد محاولة الانقلاب التي افرزت انقسام في المؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية، وبهذا هي بحاجة الى تأمين حدودها مع العراق البالغة ٣٣١ كم. الذي يأتي في ظل ارتباك العلاقة مع الحكومة العراقية، الذي اتضح من خلال مواقفها من الانقلاب، فبينما ادانت الحكومة العراقية على لسان رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي الانقلاب، كانت هناك مواقف متابينه لقوى سياسية اخرى ايدت ولو ضمنا الانقلاب (٤٣). رغبة من تلك القوى للضغط على الجانب التركي حتى وان كان ضغطا على الشارع التركي.

وانسجاما مع تلك الرؤية التركية في استراتيجيتها للحفاظ على أمنها القومي فقد وقفت موقف المتشدد والرافض للاستفتاء الذي اجرته حكومة اقليم كردستان للانفصال عن العراق في ايلول/٢٠١٧، بل وكانت احد المواقف المهمة الداعمة للحكومة العراقية، وكانت ضمن مجموعة اسباب ادت الى تراجع الاقليم عن الاستفتاء؛ يأتي في مقدمتها اسلوب المقاطعة التي فرضته تركيا على الاقليم انسجاما مع سياسة الحكومة العراقية لاحباط قرار الانفصال، وهذا دليل على قوة المصالح المشتركة بين البلدين.

وادراكا لحاجة البلدين للاخر وبحكم المحددات التي ذكرت في ثنايا البحث، وبحكم الجوار الجغرافي وسياسة تركيا المتقولبة مع الظروف والمراحل، فقد عملت تركيا على التخفيف من حدة التوتر مع العراق. وبالمقابل فأن الحكومة العراقية لم تغلق الباب امام هذا التقارب انطلاقا من هدف استراتيجي لها يكمن في تعظيم المصلحة العليا للعراق، وكانت بوادر هذا التغير في النهج زيارة رئيس وزراء تركيا "بن علي يلدريم" مستهل العام ٢٠١٧، على هامش الاجتماع الثالث لمجلس التعاون الاستراتيجي التركي-العراقي، والتي اسفرت عن ما يأتي(٤٤):

١- تعهد الجانب التركي بسحب قواته البالغ عددها ٥٠٠ جندي (التي تقوم بتدريب قوات الحشد الوطني التي يقودها محافظ نينوى السابق أثيل النجيفي) من معسكر بعشيقة، والالتزام بوحدة وسيادة العراق.

٢-زيادة التنسيق الأمني بين البلدين في إطار التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"،لاسيما في معركة الموصل الجارية، والقضاء على جميع العوامل التي من شأنها تهديد استقرار المنطقة، ومن ضمنها الاستقطاب الطائفي والإثني.

٤- عدم السماح بتواجد أي منظمات إرهابية على الأراضي العراقية من شأنها تهديد الأمن القومي التركي، ويرتبط بذلك تعهد الحكومة في بغداد بمنع نشاطات حزب العمال الكردستاني (الذي تتهمه الحكومة التركية بالوقوف وراء الكثير من الهجمات الإرهابية التي ضربت عديدًا من المدن التركية مؤخرًا) في منطقة سنجار الإيزيدية بعد الانتهاء من تحرير الموصل ومحيطها.

وهنا النجاح في تهدئة العلاقات التركية العراقية لا يحسب لطرف على الاخر بل يحسب للطرفان، فهما محكومان بعدة عوامل متداخلة لا يمكن فك اواصرها؛ والدليل موقف تركيا من استفتاء الاقليم، وموقف الحكومة العراقية من ملاحقة الجيش التركي لحزب العمال الكردستاني داخل المناطق التي المتواجد فيها شمالي العراق، يبقى ان يدرك كلا البلدين اهمية تلك المحددات في مستقبل واستقرارهما، فضلا عن انعكاس هذا الاستقرار على منطقة الشرق الاوسط.

الخاتمـــــــة:

تحكم العلاقات العراقية التركية جملة محددات البعض فيها دافعة نحو توثيق العلاقات، واغلب هذه الدوافع تنطلق من الحتمية التاريخية والتي تفضي نحو تعزيز العلاقات الثنائية بحكم الجوار الجغرافي والحاجة الطبيعية والجيوبولتيكية لكلا البلدين للأخر، فتركيا تمثل بوابة العراق نحو أوربا والبحر والمتوسط، والممر الرئيس والاقصر لتصدير النفط باتجاه أوربا والولايات المتحدة الامريكية؛ علما أن النفط يشكل حوالي ٩٠% من الدخل الحكومي للعراق، وبالتالي هذ يعد محدد مهم في تخطيط السياسية الخارجية العراقية إزاء تركيا.

كذلك اغلب مصادر المياه في العراق منابعها تأتي من الاراضي التركية، الامر الذي يعطي القيادة التركية الحق باستخدام ورقة المياه للضغط على العراق، في حال وصول قيادة غير رشيدة للحكم في تركيا.

اما فيما يتعلق بالجانب التركي، فهنالك أيضا جملة محددات دافعة نحو تعزيز العلاقة مع العراق، وأيضا تنطلق من الحتمية التاريخية، فالعراق يشكل بوابة تركيا نحو الخليج العربي وبلدان شرق اسيا. كذلك فرض الجوار الجغرافي تداخل مجتمعي بين البلدين، والأخطر في التداخل الوجود الكردي في كلا البلدين وحاجة تركيا لبقاء العراق موحدة ومستقرا لمنع قيام دولة كردية جنوب تركيا تهدد أمنها القومي الأعلى.

تلك المسلمات الجغرافية اثرت كثيرا على طبيعة العلاقات العراقية التركية لاسيما بعد العام ٢٠٠٣، الذي شهد تغير النظام السياسي العراقي وتغيير معه التوجهات السياسية الخارجية إزاء دول الإقليم. وبالوقت ذاته شهد تغير الحزب الحاكم في تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية في العام ٢٠٠٢، الى سدة الحكم والتي شهدت تغير جذري في سياسة تركيا الإقليمية، وتحديدا إزاء المنطقة العربية بعد قطيعة دامت سنوات عدة. الا ان العراق كان يمر بمرحلة تغيير كبيرة جوبهت بالوقت ذاته بالعديد من التحديات لعل أبرزها ظاهرة الإرهاب الذي ظل العراق يعيش تحت وطأة تأثيره لحد الوقت الحاضر. ومحددات الموقف التركي من العراق بعد العام ٢٠٠٣، خضع لتأثير مرحلتين الأولى تمثلت منذ العام ٢٠٠٣ولحين انسحاب القوات الامريكية في العام ٢٠١١، وهنا كان أساس الموقف التركي نحو العراق يتمثل في بناء جسور التعاون بين تركيا والعراق، ومحاولة التضييق على إقليم كردستان العراق. فقد عملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع القادة العرب في العراق، وتدخلها سياسيا عبر محاولتها لدعم العملية السياسية في العراق باستضافتها القادة السنة في العام ٢٠٠٥ لتشجيعهم على الانخراط بالعملية السياسية، ورعت اجتماعات "بلدان الجوار" التي شملت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي ومجموعة الدول الثمان الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والمفوضية الاوربية لمساعدة بغداد في إعادة بنائها علاقاتها الإقليمية والدولية، وتلك المرحلة كانت العلاقات العراقية التركية تتسم الى حدا ما بالإيجابية، لاسيما مع سعي الحكومة التركية على توطيد علاقاتها الإيجابية مع القوى السياسية العربية (السنة والشيعة)، وتأكيدا لهذا التوجه مقولة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان (آنذاك) الشهيرة، عند

زيارته لمحافظة النجف بانه ليس سنياً ولا شيعيا بل مسلما، في محاولة لمد جسور التعاون الاستراتيجي مع كل القوى السياسية العراقية، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي. ويقف الجانب الاقتصادي كمحدد فاعل في تعزيز العلاقات نتيجة حاجة البلدين للاخر.

ويبقى واجبا ان نقرر ان البراغماتية التركية مع المرونة العراقية ضرورية لتفعل المصالح المتبادلة بين الطرفين ولتقليل حجم الخسائر المترتبة في حالة قطع العلاقات.

Determinants of Iraqi-Turkish relations after 2003
Dr.sudad mawlood sabea

Abstract:

Since its foundation, Iraq has witnessed successive crises with neighboring countries, and in large part it has been based on overlapping interests, population and wealth. As a result of this interference, its external relations have been strained in some cases. The relationship between Turkey and Iraq is more complex than Turkey's pragmatic policy towards Iraq, especially since these determinants are divided between demographic issues (the Kurds and Turkmens) , Or an economic extension (oil, water) or a political extension represented by mutual positions on the internal changes of both countries.

المصادر والهوامش:

١- د.عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الاول، المجلد الخامس، جامعة القادسية، حزيران/ ٢٠١٢، ص ٤١.
٢- د.منى حسين عبيد، العلاقات العراقية- التركية واثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٠، جامعة بغداد، كانون الثاني/٢٠١٥، ص ٩١-٩٢.
*(ويعزى هذا الاعتراف الى اسباب داخلية تركية ففي ٢٧/ايار/١٩٦٠ حلت الحكومة التركية الاحزاب السياسية واعيدت تاسيسها وفقا لنهجها، ومن ثم كان تاييدها جزء من اضفاء الشرعية على سياستها الداخلية) ينظر في هذا: د. علي سلمان صايل، الابعاد الاقليمية والدولية للازمة العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣، مكتبة الكلية ، بغداد، ٢٠١٤، ص ٢١.
٣- د.عزيز جبر شيال، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.
٤- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة ومحورية في العالم الاسلامي، درسات مترجمة٣٦، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص١٣٨
٥- د.عزيز جبر شيال، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.
٦- جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩
٧- ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠١٤، ص ١٣٦.
٨- جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨ .

9- المصدر نفسه ، ص١٤٢.
١٠- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.
١١- ميشال نوفل، مصدر سبق ذكره، ص٦٦-٦٧.
١٢- نقلا عن: د.احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية-التركية الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٤٣٩، ٤٤٣.
١٣- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦-١٣٧.
١٤- ينظر في هذا: - البارزاني يسعى لاقامة علاقات دبلوماسية مع تركيا، صحيفة الامة العراقية، ٢٠٠٨/١١/١٣، منشور على موقع الصحيفة على الانترنت: www .ummaiq. com . و ايمان دني، المصدرالسابق، ص١٤٠.
١٥- جراهام فولر ، ص١٤٦.
١٦- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣.
١٧- المصدر نفسه، ص ص ٢٢٤-١٣٦.
١٨- المصدر نفسه، ص١٣٦.
١٩- جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢-١٤٣.
٢٠- ينظر في هذا: آسا لندكرين، السياسة التركية حيال اقليم كوردستان العراق، ترجمة (مصطفى نعمان احمد)، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٥٨-١٦٢.
٢١- د.احمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢١.
٢٢- سمير العطيه، واخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، تقديم: محمد نور الدين، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ايار/ مايو٢٠١٢، ص٢١٢.
٢٣- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.
٢٤- ينظر في هذا: د. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٠. والموسوعة الحرة ، ويكيبيديا،الانترنت. https:/ar.wikipedia .org/wiki
٢٥- سمير العطيه، واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢١٣.
٢٦- د. رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٢٣١-٢٣٢.
٢٧- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا، الانترنت (https:/ar.wikipedia .org/wiki
٢٨- سمير العطية، واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.
٢٩- جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.
٣٠- ينظر في هذا: جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦، كذلك: سونر جاغايتاي، واخرون، تركيا و"حكومة اقليم كردستان": مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، تحليل السياسات، المرصد السياسي ٢٣٨٧، ١٦ اذار/مارس /٢٠١٥ ، الانترنت washingtoninstitute.org.
٣١- المصدر نفسه، ص١٤٥.
٣٢- د. رواء زكي يونس الطويل، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧.
٣٣- ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٧-٥٨.
٣٤- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.
٣٥- المصدر نفسه، ص١٣٩.
٣٦- نقلا عن: التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧ -٢٠٠٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٢٥.
٣٧- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.
٣٨- د. رواء زكي يونس الطويل،، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٨٦-٣١٥،٢٨٧.
٣٩- ينظر في هذا: المصدر نفسه، ص ٣٠٥-٣١١.
٤٠- ايمان رجب، تعقيدات هيكلية: التاثيرات الاقليمية لازمة الحكومة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٩)، القاهرة، يوليو/٢٠١٢، ص١٣٤.

٤١- د.منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨-١٠٩.
٤٢- أحمد عدلي ، ملفات عالقة: دوافع التقارب المرحلي بين تركيا والعراق، الأربعاء، ١١ يناير، ٢٠١٧.
الانترنت https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item .
٤٣- كرم سعيد، تركيا: نحو توجهات خارجية اكثر براجماتية، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٠٦، القاهرة، اكتوبر/٢٠١٦، ص ١٦١،١٥٨.
٤٤- احمد عدلي، مصدر سبق ذكره.